# "نساء على الأمواج" ترسو اليوم بالمغرب من أجل إجهاض "آمن"

هسبريس ـ حسن الأشرف

الخميس 04 أكتوبر 2012 - 02:00

**ترسو السفينة الدولية التابعة للمنظمة الهولندية "نساء على الأمواج" اليوم الخميس على الساعة الواحدة زوالا في ميناء "مارينا سمير" قرب مدينة تطوان، من أجل إتاحة الفرصة لعدد من المغربيات الراغبات في القيام بإجهاض "طبي" و"آمن"، وأيضا للحصول على معلومات كافية للتعريف بطرق إجراء إجهاض سليم عبر تناول أحد أنواع الأدوية.**

**وذكر بلاغ لمنظمة "نساء على الأمواج" بأنه كان من المُتوقع أن يثير قدوم السفينة إلى المغرب، في سابقة من نوعها في العالم العربي، جدلا ونقاشا في المجتمع، مبديا عزيمة الواقفين وراء هذه الخطوة على الاستمرار فيها من أجل إثارة الانتباه إلى ما تتعرض له نساء حاملات من مخاطر صحية بالغة عند القيام بإجهاض في ظروف غير آمنة.**

**وسجلت "نساء على الأمواج"، التي استدعتها الحركة البديلة للحريات الفردية المعروفة اختصارا بـ "مالي"، بأن السفينة تتيح إجهاضا سمته "طبيا"، وفق التشريع الهولندي انطلاقا من المياه الدولية حتى لا تخرق قوانين البلاد التي سترسو في موانئها، وهو الإجهاض الذي يُمارس إلى حدود 6 أسابيع ونصف من الحمل، كما تتيح إجهاضا "آمنا"، في حدود 12 أسبوع من الحمل.**

**وأطلقت السفينة الدولية أرقاما هاتفية للتواصل معها من أجل النساء اللائي يرغبن في إجهاض آمن، سواء هاتف المنظمة الهولندية أو أحد هواتف حركة "مالي"، مع النصح باستعمال دواء معين متوفر في المغرب يتم استخدامه لإجهاض طبي"، وفق تعبير بلاغ "نساء على الأمواج".**

**وكانت فعاليات إسلامية وجمعيات مدنية تناهض الإجهاض قد بادرت أخيرا إلى المطالبة بعدم الترخيص لهذه السفينة الدولية التي تأتي محملة بكامل المعدات اللازمة لإقامة عمليات إجهاض وسط المياه الدولية، كما حمّل الرافضون الحكومة مسؤولية الترخيص لهذه السفينة الدولية، منبهين إلى خطورة هذا النشاط لكونه يتعارض مع القانون المغربي الذي ما يزال يُجرم الإجهاض، فيما سارعت حركة "مالي" إلى التحضير لوصول هذه السفينة بهدف "تكسير الطابوهات الاجتماعية وإنقاذ عدد من النساء الحوامل اللائي يتعرضن لخطر الموت بإجهاضهن لأنفسهن في ظروف غير صحية".**

**يذكر أن وزارة الصحة نفت أمس إشعارها بقدوم سفينة "نساء على الأمواج" الهولندية، مضيفة أنها لم ترخص لأي جهة أو طبيب غير مقيم بالمغرب لإنجاز هذا التدخل الطبي، معتبرة أن الإجهاض "عمل طبي يخضع لأحكام وضوابط قانونية دقيقة**

**تحدد حالات الإجهاض المشروع".**